UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد

ملخص خطة عمل لسياسات في نطاق دعم التجارة الدولية وتسهيل الشحن والتبادل التجاري بين الدول خلال فترة وباء فيروس كورونا

صادر من منظمة "الأونكتاد"

إدارة السياسات التجارية والمنظمات الدولية

المقدمة:

إن انتشار وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) له تأثير كبير على حياة الناس والنظم الاجتماعية والاقتصادية وعليه فإن التعاون الدولي والتنسيق والتضامن بين الجميع سيكون مفتاح للتغلب على هذا التحدي العالمي غير المسبوق. كجزء من الجهود الرامية إلى الحد من الانتشار الدولي للفيروس والتخفيف من الشلل المحتمل على المدى الطويل جراء عواقب الوباء، خاصة بالنسبة لمعظم البلدان الضعيفة، يحتاج صناع السياسات إلى اتخاذ عدد من التدابير لضمان تسهيل التجارة الدولية ونقل البضائع. ومن الضروري الحفاظ على استمرارية حركة السفن وانسايبيتها في الموانئ وسهولة تدفق البضائع والسلع بين الدول، مع ضمان أن الجهات الرقابية على الحدود يمكنها القيام بكل ما هو ضروري لأداء دورهم الرقابي بسلامة وأمان.

يتناول هذا الملخص أبرز التحديات اللوجستية في التجارة الدولية التي سببها انتشار وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد -19) مع عرض خطة عمل مكونة من عشر نقاط مقترحة لإجراءات يجب أن تعمل عليها الحكومات في سبيل دعم التجارة الدولية وتسهيل الشحن والتبادل التجاري بين الدول خلال فترة وباء فيروس كورونا.

النقاط الرئيسية التي ركزت عليها منظمة الأونكتاد في ملخص خطة العمل :

- ضمان حركة سفن الشحن
- الحفاظ على فتح المنافذ
- توفير الحماية والانسايبية للتجارة الدولية المرتبطة بالسلع الحرجة وضمان سرعة وسهولة الإجراءات الجمركية.
- تسهيل النقل عبر الحدود.
- ضمان حق العبور.
- حماية الشفافية وتوفر المعلومات المحدثة
- التخلي عن المعاملات الورقية و الانتقال إلى البدائل الإلكترونية.
- معالجة مبكرة وتعامل قانوني فوري لما يطرأ بين الأطراف التجارية خلال فترة إنتشار الوباء.
- حماية ودعم شركات الشحن ومزودي خدمات النقل وضمان استمرارية الأعمال لديهم.
- إعطاء الأولوية للمساعدة التقنية.

- المرجع :الرابط الإلكتروني لخبر نشر التقرير على موقع منظمة الأونكتاد، https://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=2713

تحديات لوجستية في التجارة الدولية :

تواجه الجهات الرقابية على الحدود تحدي الموازنة بين تعجيل حركة وانسيابية الواردات والصادرات والعبور بما في ذلك الإمدادات الطبية اللازمة وشحنات التبرعات والإغاثة، وضمان الوقاية من الوباء وتوفير التخليص الجمركي المناسب وفق لضوابط ومعايير الانتقال للسلع والأفراد.

يوثر هذا التحدي في ضمان المحافظة على الوظائف في التصنيع الذي تعتمد عليه المجتمعات الحديثة وذلك عن طريق ضمان انسيابية حركة السلع والخدمات ذات العلاقة. كما أن دور الحكومات في ضمان تأمين وتعزيز إنتاج وتوزيع السلع الحرجة ذات العلاقة باحتواء ومكافحة الوباء (مثل اللوازم والمعدات الطبية) وتأمين الاحتياجات الأساسية (الغذاء والطاقة) يعد أمراً محورياً خلال المرحلة الحالية.

يتوجب على الجهات المعنية العمل على حماية مقدمي الخدمات ذات الصلة بالشحن والبنى التحتية المرتبطة بالأعمال كأولوية خلال المرحلة الحالية بما فيها شركات النقل والموانئ والجهات الرقابية على الحدود التي يجب أن تُضمن استمرارية أعمالها وتقويتها وإعدادها للتعامل مع التحديات الاستثنائية التي يواجهونها. وتحتاج الحكومات إلى اعتماد طرق ونهج مشتركة لمعالجة هذه القضايا على امتداد شبكة سلاسل التوريد العالمية لتجنب انتشارها على نطاق واسع يؤدي إلى انهيار اقتصادي والتأكد من تجنب حدوث إضطرابات متزايدة في السلاسل في ظل عدم وجود إجراءات عاجلة فيما يتعلق بالانتعاش الاقتصادي بعد الوباء بشكل قد يؤدي إلى ضرر في آفاق التنمية المستدامة على المدى الطويل، خاصة بالنسبة للفقراء والمحتاجين في العالم.

ملخص خطة العمل

التعاون الدولي بشأن هذه النقاط أمر هام جداً لأن الحمائية قد تؤدي إلى تفاقم كبير في أزمة الصحة العالمية وتأخير في الانتعاش الاقتصادي بعد الوباء. كما أن التعاون الفعال والتنسيق والتعاون بين الجمهور وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص على جميع المستويات هو المفتاح لمعالجة مثل هذه التحديات. إن أسس الانتعاش الاقتصادي بحاجة إلى تحديد، وبناءً على تجربة مشاريع الأونكتاد الجارية ورصد التدابير المتخذة والمتعلقة بحركة السلع والأفراد عبر الحدود، تُقترح في خطة العمل العشرية التالية إجراءات للحكومات والمنظمات الدولية ممكن تطبيقها لتحقيق هذا الهدف، وهي كالتالي :

- المرجع :الرابط الإلكتروني لخبر نشر التقرير على موقع منظمة الأونكتاد .https://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=2713

1. ضمان حركة سفن الشحن

يتم نقل حوالي 80 في المائة من حجم التجارة العالمية عن طريق الشحن التجاري البحري، الذي ينقل الغذاء والطاقة والمواد الخام في العالم، بالإضافة إلى السلع والمكونات المصنعة. ولضمان استمرارية عمل شركات النقل، تحتاج دول العالم ودول الميناء إلى مواصلة تقديم جميع الخدمات الضرورية، من تموين السفن والإمدادات، إلى الخدمات الصحية للبحارة وشهادة الامتثال التنظيمي.

2. الحفاظ على فتح المنافذ

تقدم الموانئ الخدمات الأساسية للتجارة الدولية. لذلك يجب أن تظل مفتوحة للسفن والشحن متعدد الوسائط. يمكن لمرونة ساعات العمل واستمرار العمليات بدون توقف، أن تساعد في تقليل وتوزيع ضغط العمل والتواصل المادي. بالإضافة إلى ذلك يجب تقليل الضوابط والقيود المفروضة على الأعمال خلال الفترة الحالية كأداء الأعمال خلال العطل وإجازات نهاية الأسبوع. تحتاج الحكومات إلى ضمان تنفيذ التدابير الصحية بطرق تقلل من التأثير على الحركة والتجارة الدولية. ولقد أصدرت الأونكتاد دراسة/ ورقة عمل تقنية بشأن عمليات الموانئ تتضمن الممارسات الجيدة الملموسة لحماية موظفي الموانئ مع ضمان إستمرارية عمليات الموانئ بأعلى كفاءة.

3. توفير الحماية والانسايبية للتجارة الدولية المرتبطة بالسلع الحرجة وضمان سرعة وسهولة الإجراءات الجمركية.

قدمت منظمة الجمارك العالمية مؤخرًا قائمة برموز النظام المنسق للمعدات الطبية الحيوية التي تساعد الحكومات ووكالات الجمارك على السماح بالتخليص السريع لهذه السلع. ويجب على الحكومات والموانئ والمطارات والجهات الرقابية على الحدود ضمان سرعة وسهولة تخليص البضائع والسلع وانسيابيتها. تعمل الأونكتاد على تجميع دراسات من الدول بشأن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وتدابير تيسير التجارة المحددة بحيث يمكن الاستفادة منها في دول أخرى لتسريع تخليص البضائع الهامة في الموانئ ومعابر الحدود. وتشمل هذه الأحكام الخاصة للشحنات المعجلة والإغاثة والشحنات الطبية والسلع القابلة للتلف.

- المرجع :الرابط الإلكتروني لخبر نشر التقرير على موقع منظمة الأونكتاد، https://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=2713

4. تسهيل النقل عبر الحدود

يجب أن تكون الشاحنات والقطارات والطائرات وعمال النقل ذوي الصلة قادرين على عبور الحدود من أجل الحفاظ على عمل سلاسل التوريد. القيود التي تفرضها الحكومات بخصوص العمل خلال عطلات نهاية الأسبوع يجب أن يتم تعليق العمل بها خلال الفترة الحالية. يمكن كذلك تيسير وتسهيل حركة النقل عبر الحدود خصوصاً ما يرتبط منها بالنقل الجوي باستخدام أدوات وحلول تقنية مثل خدمات التتبع للشحنات وتخليص المعاملات قبل الوصول. يجب أيضاً على الحكومات والقطاع الخاص التنسيق بشكل وثيق لتسهيل توافر الإمدادات الاستراتيجية في جميع أنحاء سلاسل التوريد ، وينبغي تشجيع القطاع على توفير مرافق النقل والتخزين عند الحاجة الماسة.

5. ضمان حق العبور

تحتاج جميع البلدان، بما في ذلك البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر، للمحافظة على إمكانياتها في الوصول إلى الموانئ البحرية، مما يحتم على الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية أن تدعم ممرات العبور والنقل والتجارة وأن تحافظ على نظم المرور العابر الجمركية وغيرها من إجراءات التيسير المتعلقة بالمرور العابر، وتشير التجارب الأخيرة إلى أن العبور يعوقه بالفعل زيادة الضوابط الصحية، مما يبطئ تدفق السلع إلى البلدان غير الساحلية .

6. حماية الشفافية وتوفر المعلومات المحدثة

في الأوقات التي تشهد بيئة تجارية سريعة التغير، من المهم بشكل خاص للحكومات أن تتواصل بوضوح وأن تتأكد من أن المعلومات متاحة لجميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة وأن تبقي معلومات محدثة وتضمن سهولة الوصول إليها عن التجارة والنماذج والمتطلبات متوفرة عبر الإنترنت ومراكز الاتصال دون وجود ضرورة لزيارة أحد مراكز الخدمة.

7. التخلي عن المعاملات الورقية والانتقال إلى البدائل الإلكترونية.

إن تسليم الطلبات بشكل إلكتروني وتقييد المعاملات الورقية أصبح ضرورة خلال الفترة الحالية لضمان تقليل التواصل المادي بين الأفراد. وعلى الرغم من أن البضائع لا تزال بحاجة إلى نقل مادي ، فإن عمليات التخليص وتبادل المعلومات يجب أن تستفيد من التبادل الإلكتروني الحالي للبيانات قدر الإمكان. حيث ينبغي أن تستخدم الأطراف المتعاقدة البدائل الإلكترونية لسندات الشحن التقليدية الورقية القابلة للتداول قدر الإمكان. يجب استخدام وثائق النقل غير القابلة للتداول عندما لا تكون هناك حاجة لأمن وثائقي مستقل أو عندما لا يُتوخى بيع البضائع العابرة. يجب أن تكون العمليات بدون أوراق، من خلال الأتمتة والمدفوعات الإلكترونية وقبول النسخ الرقمية.

- المرجع :الرابط الإلكتروني لخبر نشر التقرير على موقع منظمة الأونكتاد .https://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=2713

8. معالجة مبكرة وتعامل قانوني فوري لما يطرأ بين الأطراف التجارية خلال فترة إنتشار الوباء

الاضطرابات غير المسبوقة المرتبطة بالوباء تؤدي إلى نشوء عدد كبير من القضايا القانونية التي تؤثر على التجار في جميع أنحاء العالم على سبيل المثال، التأخير وفشل الأداء والمسؤولية وخرق العقد. تؤدي مثل هذه القضايا إلى خسائر للأعمال التجارية وقد تتسبب بحالات إفلاس وضغط على المحاكم والمؤسسات القضائية. يجب تشجيع التجار على التنازل عن بعض حقوقهم القانونية والاتفاق على وقف المدفوعات والأداء وغيرها من التنازلات حيث يمكن عمل ذلك.

9. حماية ودعم شركات الشحن ومزودي خدمات النقل وضمان استمرارية الأعمال لديهم.

تدابير الطوارئ الاقتصادية والحماية الاجتماعية يجب أن تشمل مزودي خدمات النقل اللوجستية من بين المستفيدين وقد يحتاج مقدمو خدمات النقل والخدمات اللوجستية لدعم مالي لتمكينهم من البقاء في العمل وضمان مرونة سلسلة التوريد في خلال فترة الوباء أو بعده. وفي الوقت نفسه، ينبغي للحكومات أن تضمن عدم فرض شركات النقل رسومًا وغرامات غير ضرورية ،مثل غرامات التأجير على الشاحنين أو التأخير في عمليات التحميل / التفريغ أو العودة وغيرها من العمليات خصوصاً ما يخرج عن سيطرتهم.

10. إعطاء الأولوية للمساعدة التقنية

تتطلب العديد من هذه التدابير الاستثمار في الإنسان والقدرات المؤسسية والتكنولوجية وبالتالي ينبغي أن تعطى أولوية الدعم التقني كأولوية مطلقة. حتى قبل أن ينتشر الوباء الحالي كانت العديد من البلدان النامية بالفعل تواجه تحديات للقيام بالاستثمارات اللازمة في البنية التحتية للنقل والخدمات وإصلاحات تيسير التجارة. إن تنفيذ حلول تيسير التجارة الإلكترونية هو بالفعل أسهل للبلدان التي لديها أنظمة ونوافذ إلكترونية موحدة للخدمة وتخليص جمركي حديث وأنظمة وحلول للتجارة الرقمية مثل الحلول التي تقدمها ASYCUDA في أكثر من 100 دولة وإقليم.

تقدم منظمة الأونكتاد دعما مكثفاً الدول الأعضاء في معالجة تحديات عالمية غير مسبوقة ناجمة عن جائحة فيروس كورونا يشمل الدعم خدمات استشارية متخصصة، وكذلك بحوث وبرامج بناء القدرات على المستوى الدولي في مجال الخدمات وتشريعات النقل والموانئ الإدارة والتجارة وتيسير العبور وأتمتة الجمارك.

- المرجع :الرابط الإلكتروني لخبر نشر التقرير على موقع منظمة الأونكتاد، https://unctad.org/en/pages/PublicationWebflyer.aspx?publicationid=2713